شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

قانون للخروج من الباب والدخول من الشبّاك!

دخل حيّز التنفيذ هذا الشهر قانون شرّعه مجلس النواب في العام الماضي، يجعل من كل أفراد الطبقة السياسية المتحكّمة بنا وببلادنا منذ ٢٠٠٣ حتى الآن، قيّمة علينا وعلى بلادنا الى الأبد. القانون هو قانون "اتحاد البرلمانيين العراقيين" الذي سينتظم فيه كل الذين عُيّنوا أو "انتخبوا" في مجلس الحكم والجمعية الوطنية ومجالس النواب السابقة، والتالية كذلك. يستوي في عضوية الاتحاد النزيهون والفاسدون والمخلصون النشطون والكسالى شبه الفضائيين، فنحن بإزاء "خان جغان" جديد يُضاف الى العشرات من الـ "خان جغانات" التي تحفل بها دولتنا.

القانون يُعطي لأفراد الطبقة السياسية التي ابتلِيَ بها شعبنا فرصة أخرى لتكون لهم كلمة في شؤون الدولة، فالاسباب الموجبة للقانون تبرّر تشريع القانون بالآتي: "بغية استثمار الكفاءات والطاقات البشرية من أعضاء مجلس الحكم وأعضاء السلطة التشريعية، والمساهمة في بناء تشكيلات قانونية تتماشى مع الأسس الديمقراطية واحترام الدستور وتطوير الدور البرلماني لمَنْ مارس العمل البرلماني في تقديم المشورة والمشاركة في الارتقاء بمستوى مؤسسات الدولة وتماشياً مع روح الدستور ونصه"، وألزم المجلس نفسه بأن يُخصّص جزء من الموازنة العامة لـ "توفير دعم مالي كاف يمكّن الاتحاد من تحقيق أهدافه وإقامة نشاطاته لقاء خدماته الاستشارية إلى مجلس النواب"!

الشاهد على كفاءة هؤلاء الذين عناهم القانون وعلى طاقاتهم وقدرتهم على تقديم الاستشارات الى البرلمان، أنهم أسّسوا لنا عملية سياسية من أسوأ ما تكون. هذا باعتراف العشرات من هؤلاء بالذات.. والشاهد أيضاً أنهم بنوا دولة فاشلة في كل شيء تقريباً، يتفاقم فيها تفشّي الفساد الإداري والمالي، وترتفع مستويات الفقر والبطالة، وتتردّى خدمات الكهرباء والماء والنظافة والصحة والتعليم والاسكان والنقل، فيما يتدهْور اقتصادها لصالح اقتصادات البلدان المجاورة والبعيدة التي جعلت من دولتنا مكبّاً لنفايتها من السلع والادوية فاقدة الصلاحية أو غير المناسبة للاستهلاك البشري، وممرّاً ومستقرّاً لمخدّراتها القادمة من جهة الحدود الشرقية، ومن جهة الحدود الغربية كذلك.

في نهاية ٢٠٠٥ استفتي الشعب العراقي على الدستور الدائم الذي تضمّن مادة تُلزم بتشريع قانون للنقابات والاتحادات، بيدَ أن مجالس النواب المتعاقبة منذ ذلك الوقت لم تستجب للمطالبات بتشريع هذا القانون من أجل تنظيم الحياة النقابية والمهنية وضمان حقوق ومصالح العاملين في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي والاجتماعي في البلاد. لم تجد الطبقة السياسية وقتاً لتشريع هذا القانون الذي يهمّ ملايين من الناس، لكنها امتلكت كل الوقت لتشرّع لنفسها قانوناً يطمّنها الى استمرار نفوذها في الدولة حتى بعد انتهاء مدة حكمها ونفاد صلاحيتها، إنْ كانت صالحة لأي شيء غير الفساد.

> القانون يُعطي لأفراد الطبقة السياسية التي ابتلِيَ بها شعبنا فرصة أخرى لتكون لهم كلمة في شؤون الدولة

رفع التداخل مع التشريع الخاص بانتخابات المجالس المحليّة

تعديل قانون 21 يمنح المحافظين صلاحيّات تحريك القطعات العسكريّة ومراقبة الموظّفين

يمنح تعديل أقره مجلس النواب قبل أيام على قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم ٢١، المحافظين صلاحيات واسعة تتضمن تحريك القطعات العسكرية من دون الحصول على موافقات الحكومة الاتحادية في حال حدوث أية اضطرابات أمنية تهدد محافظاتهم.

وأزالت هذه التعديلات التداخل الحاصل بين هذا القانون وقانون انتخابات مجالس المحافظات بعدما ألغت مجالس النواحي وقللت إعداد أعضاء مجالس المحافظات إلى النصف تقريبا ومنحت مجلس الوزراء تحديد مواعيد اقتراع الحكومات المحلية.

العبادي في اجتماع سابق مع الهيئة العليا للتنسيق بين المحافظات

□ بغداد / محمد صباح

ويقول رئيس لجنة الأقاليم والمحافظات البرلمانية سيروان إسماعيل في حديث مع (المدى)، أمس، إن "التعديلات التي طرأت على قانون رقم (٢١) والتي صوت عليها مجلس النواب في الرابع عشر من الشهر الجاري ألغت مجالس النواحي ومنحت الحق للقضاء بانتخاب أو إقالة قائممقام ومدير الناحية".

ويضيف إسماعيل إن "التعديلات تضمنت تقليل عدد أعضاء مجالس المحافظات واحتساب عشرة أعضاء لكل محافظة ويضاف إليها مقعد واحد لكل ٢٠٠ ألف مما زاد على المليون نسمه، أما ما يخص الأقضية فحددت بسبعة أعضاء لكل قضاء يضاف إليها مقعد واحد لكل ١٠٠ ألف نسمه لما زاد على الـ ٥٠٠ ألف".

ويؤكد أن "التعديلات الجديدة فكت التداخل الحاصل بين قانوني نقل الصلاحيات وانتخابات مجالس المحافظات بما يخص عدد أعضاء مجالس المحافظات وإلغاء مجالس النواحي والإبقاء على مدير الناحية وكذلك تحديد الشهادة بالبكالوريوس لأعضاء مجالس المحافظات".

وتنص (المادة ٤) من قانون مجالس المحافظات رقم (٢١) المعدل على ان مدة الدورة الانتخابية للمجالس أربع سنوات تقويمية، تبدأ بأول جلسة لها وتنتهي العضوية بصورة تلقائية بعد إكمالها لأربع سنوات تقويمية.

وتنص المادة (٤٦ / أولا) من قانون انتخابات مجالس المحافظات على أن "تحديد موعد الانتخابات يكون بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح من المفوضية يعلن عنه بوسائل الإعلام المختلفة قبل الموعد المحدد لإجرائه بـ ٦٠ يوماً".

في حين تشير المادة (٤٦ / ثالثا) إلى انه "في حالة تأجيل الانتخابات تستمر مجالس المحافظات والاقضية والنواحي في إدارة شؤونها لحين انتخاب مجالس جديدة".

وأصدرت الهيئة التنسيقية العليا بين المحافظات إعماما إلى المجالس المحلية، بتاريخ ١٣/ ٦/ ٢٠١٧، يشرعن بموجبه استمرارها بالعمل لحين إجراء الانتخابات التي انتهت ولايتها الشرعية في شهر نيسان الماضي.

ويكشف النائب إسماعيل، ان "هناك نواباً جمعوا تواقيع وصلت إلى ٢٠٠ توقيع من اجل تقديم مقترح قانون لإلغاء مجالس المحافظات "معتبرا أن هذا الإجراء يعد تكريسا لنظام المركزية وهو مخالفة دستورية".

بدوره، يقول مقرر لجنة الأقاليم والمحافظات البرلمانية رسول أبو حسنة في تصريح لـ(المدى) أمس، ان "التعديل الذي أقره مجلس النواب مؤخراً على قانون رقم (٢١) لنقل الصلاحيات يمنح المحافظ تفويضاً في تحريك القطعات العسكرية داخل حدود محافظته في حال حصول اضطرابات تهدد الأمن في المحافظة".

وأرجأ مجلس النواب، في شهر آب الماضي، التصويت على مشروع قانون التعديل الثالث لقانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨، لحين الانتهاء من إقرار قانون انتخابات مجالس المحافظات والاقضية.

وارتأت هيئة رئاسة مجلس النواب حل مشكلة التناقض الموجود بين فقرات قانون انتخابات مجالس المحافظات ومشروع قانون التعديل الثالث لقانون المحافظات رقم (٢١) قبل المضي بتعديل القانون الأول.

ويوضح أبو حسنة أن "مجموعة التعديلات التي تضمنها قانون نقل الصلاحيات وصلت إلى خمس عشرة مادة تعطي صلاحيات واسعة للمحافظ في تعيين رؤساء الوحدات الادارية والمراقبة على كل الموظفين الاتحاديين في محافظته".

وكان مجلس النواب قد أقر في دورته السابقة، التعديل الثاني لقانون المحافظات رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨. ويمنح القانون المحافظات المنتجة للنفط خمسة دولارات بدل دولار واحد عن كل برميل يتم استخراجه، كما يعطيها الحق بالتصرف بجزء كبير من إيرادات منافذها الحدودية. وينص القانون أيضا على سحب معظم صلاحيات الوزارات الخدمية ومنحها إلى الحكومات المحلية.

وقدمت الحكومة السابقة طعنا في القانون، وقرر رئيس الوزراء حيدر العبادي، في بداية توليه منصبه، سحب الطعن الذي قدمته حكومة المالكي بقانون رقم ٢١.

وطالب الوزارات والحكومات المحلية بتقديم مقترحاتها لتضمينها في التعديل الثاني للقانون.

وتتداخل فقرة حصة المحافظات من النفط المستخرج مع فقرة في قانون موازنة ٢٠١٧ طعنت بها حكومة العبادي، ما أثار سخط المحافظات الجنوبية من الحكومة واعتبرت ما يجري تنصلاً عن التعهدات بتنفيذ قانون المحافظات.

وعلى إثر ذلك، تعلّق الحكومات المحلية الأمل على وعود رئيس الوزراء بفك ارتباط صلاحيات ٩ وزارات قبل نهاية العام الحالي، لعدم الذهاب الى المحكمة الاتحادية لفك هذا الاشتباك الإداري.

ورغم دخول قانون المحافظات حيز التنفيذ قبل أكثر من عام، إلا أن العديد من الوزارات، لاسيما المالية والصحة، تمتنع عن نقل صلاحياتها. فيما تواصل الوزارات، التي نقلت جزءا من صلاحياتها، التدخل بشؤون الدوائر التي باتت تحت إشراف الحكومات المحلية. ويؤكد نواب أن نقل الصلاحيات لا يتجاوز الـ ٤٠٪ فقط.

الفساد يُهدّد بتقويض الحملة الدوليّة لإعادة الإعمار

بغداد مطالبة بطمأنة الدول المشاركة في مؤتمر المانحين لضمان الدعم

يأمل العراق الحصول على مليارات الدولارات خلال مؤتمر المانحين الذي سيعقد الشهر القادم لتمويل حملة إعادة الإعمار بعد حربه المكلفة ضد تنظيم داعش، ولكن الكثير يتخوفون من الفساد المتفشي في البلاد الذي من شأنه أن يقوض هذه المناشدة.

وأعلن العراق النصر على داعش في كانون الاول بعد طرد المتطرفين من كل الاراضي التي كان يحتلها في البلاد، ولكن ثلاث سنوات من المعارك العنيفة خلفت دمارا ضخما متسببة بتحويل أحياء ومدن بأكملها الى أطلال وخرائب.

ترجمة/ حامد أحمد

دولة الكويت المجاورة ستستضيف مؤتمرا عالميا للمانحين في منتصف شباط يهدف الى تحشيد الدعم لجهود إعادة الإعمار في العراق، ودعم كل من الامم المتحدة والولايات المتحدة والسعودية هذه المبادرة، ولم يتم الاعلان بعد عن تفاصيلها.

وتقول السفارة الاميركية في بغداد ان "هذا اللقاء يجب ان يوفر فرصة مهمة للحكومة العراقية لتعرض فرص استثمار مشجعة للمستثمرين الاجانب، التي تتضمن كثيراً من الشركات الاميركية، وان تقنعهم بأن العراق مفتوح للمشاريع التجارية".

مسؤولون عراقيون قدروا بأنهم سيكونون بحاجة الى ١٠٠ مليار دولار لحملة إعادة الإعمار لما بعد الحرب ضد داعش. وكانت الموصل التي تعتبر ثاني أكبر مدينة في العراق، أكثر المناطق تضرراً جراء تلك الحرب، واستناداً لدراسة تمهيدية أجرتها الامم المتحدة فإن هناك ما يقارب ٤٠٠٠٠ بيت في الموصل بحاجة لإعادة بناء أو تأهيل.

ويقول ذنون قادر، أحد أهالي الموصل، انه يعمل لإزالة الانقاض والاحجار من أحد أحياء المدينة القديمة حيث كان يعيش هو وعائلته.

ولا يتوقع قادر التمكن من اعادة بناء البنى التحتية للمدينة من دون مساعدة خارجية ولكنه يقر بأن الكثير يتخوف من سوء إدارة الحكومة.

وقال قادر "نحن لا نريدهم أن يسرقوا الاموال المخصصة لكل مشروع.. الطريقة الوحيدة لعمل ذلك هو أن تكون هناك لجنة نزيهة تباشر بإعادة الإعمار، حتى لا يكون هناك أي طرف او مجموعة تتمكن من استغلال الوضع".

ويقول طه عبد الغني، عضو مجلس محافظة الانبار، ان "الحكومة غير قادرة على إعادة إعمار اي شيء"، معبرًا عن أمله في ان "تتولى الدول المانحة هذه المهمة لسد الفراغ".

ولكن كثيراً من المانحين قد يكونون مكرهين ورافضين للاستثمار في العراق الذي أدرج بحسب مؤشر منظمة الشفافية العالمية ضمن قائمة أكثر البلدان فسادا في العالم.

وحذرت منظمة الشفافية مؤخرا من ان "مخاطر الفساد تتفاقم في العراق بسبب ضعف قدرة الحكومة على استيعاب سيل أموال المساعدات".

ويستذكر الكثير مليارات الدولارات التي تدفقت إلى العراق بعد الغزو الاميركي عام ٢٠٠٣ والتي ضاع أغلبها في صالح الفساد.

كما ما يزال أهالي مدينة بغداد، التي بقيت بعيدا عن الخطوط الامامية في الحرب ضد داعش يعانون من الانقطاعات المعتادة للطاقة الكهربائية ويشكون تردي الخدمات العامة.

وبعد زيارة أخيرة له للموصل يقول غيرت كابيلير، المدير الاقليمي لمنظمة الطفولة في الامم المتحدة في العراق، إن "الحكومة العراقية لن تكون قادرة على مواكبة احتياجات ومتطلبات إعادة الاعمار الضخمة بمفردها".

لكنه يضيف انه "يتوجب عليها ان تبرهن بأنها أهل لهذه المهمة وأن تقوم بالمساهمة ببعض التمويلات من نفقاتها الخاصة".

وأضاف كابيلير قائلا "سندعو المجتمع الدولي إلى ن يكون كريما ولكن نأمل ان يؤدي هذا الكرم الى إحداث تغيير واضح وليس فقط رمي كثير من الاموال على العراق".

وأشار مسؤول كبير في وزارة الاعمار والاسكان والبلديات الى ان هذه المرة سيكون الوضع مختلفاً.

وقال وكيل الوزارة جابر عبد خاجي "أنا أتفق على أن الاموال في السابق كانت تبذر في مشاريع غير مهمة وغير ضرورية وبطرق بعيدة عن الشفافية، لكن الآن هناك متابعة حثيثة ومراقبة وحسن إدارة ستؤدي الى نتائج أفضل".

الاولوية الأكثر إلحاحاً الآن هي في إعادة إعمار السكن والبنى التحتية ليتسنى لأكثر من ٢ مليون شخص مهجر بسبب الحرب ان يعود لمسكنه.

ولكن عضو الامم المتحدة كابيلير يقول ان عملية التنمية المستدامة تحتاج الى استثمار أكبر لصالح مواطني البلد.

ويؤكد كابيلير قائلاً "جميل أن تكون هناك جسور وطرق أنيقة يتم بناؤها ولكن إذا لم يرافق ذلك استثمار في مجال التربية وتهيئة أفضل المدرسين ـ طالما ان العراق لم يضع في أولوياته الاستثمار في مجال التنمية الفكرية والقدرات البشرية ـ فإن هذا البلد سيذهب نحو المجهول".

■ عن: وكالة اسوشييتد برس

باريس تتخوّف من إعدام 3 فرنسيّات قاتلنَ مع داعش في العراق

بغداد/ أ ف ب

اعتقلت ثلاث فرنسيات في العراق لانضمامهنّ الى تنظيم داعش وهنّ الآن بانتظار محاكمتهنّ في العراق، حيث قد يتعرضن لعقوبة الإعدام، كما أفاد مصدر فرنسي قريب من الملف، مساء الثلاثاء.

وقال مصدر آخر قريب من التحقيق انه تمّ القبض على النساء الثلاث بعد سقوط الموصل في تموز وأودعن السجن في بغداد، مؤكدا المعلومات لإذاعة مونتي كارلو ونقلتها فرانس برس.

وتبلغ أولى المعتقلات ٢٨ من العمر ومتحدرة من منطقة ليل، توجهت الى المنطقة العراقية - السورية في ٢٠١٥ مع زوجها الذي قتل. وهي مسجونة مع طفلتها.

وقالت الخارجية الفرنسية إنها "لا تعلم ما التهمة الموجهة إليها وما هي ظروف اعتقالها وما إذا كانت قادرة على الدفاع عن نفسها"، مستدركة "لدينا فقط معلومات محدودة من الصليب الأحمر".

أما المعتقلة الثانية وتدعى ميلينا (٢٧ عاما) توجهت الى المنطقة في ٢٠١٥ وهي مسجونة مع طفل لها ولد قبل بضعة أشهر، في حين ان ثلاثة أولاد لها آخرين أعيدوا الى فرنسا.

وقال محامياها وليام بوردون وفينسان برنغارث "إذا صدر حكم الإعدام على ميلينا نتوقع من فرنسا تعبئة كبرى كتلك التي قامت بها أو تقوم بها لفرنسيين آخرين حكم عليهم بالإعدام لا سيما الفرنسي المسلم سيرج أتلاوي".

وبذلت السلطات الفرنسية جهودا دبلوماسية مكثفة لتفادي إعدام أتلاوي الذي حكم عليه بالاعدام في إندونيسيا بعد إدانته بتهريب مخدرات.

وكان القضاء العراقي قد أصدر الأحد حكما بالإعدام على امرأة ألمانية انضمت الى تنظيم داعش. وكانت المرة الأولى التي يحكم فيها على امرأة أوروبية قاتلت مع داعش بالإعدام.

وبحسب الصحافة الألمانية، فإن ألمانية تدعى ليا ك. وابنتها، غادرتا مدينة مانهايم بجنوب غرب ألمانيا في آب ٢٠١٤، واعتقلتا بعد استعادة الموصل.

وفي أيلول أصدر القضاء العراقي لأول مرة حكما بالإعدام على إرهابي روسي. وفي كانون الأول أعدم سويدي من أصل عراقي مع ٣٧ شخصا بعد إدانتهم بـ "الإرهاب".

ولم تعلن السلطات العراقية رسمياً عدد الإرهابيين الأسرى لدى القوات الحكومية بعد أن نجحت في طرد التنظيم الإرهابي من مدن العراق كافة في ٢٠١٧.

وهناك عشرات الإرهابيين الفرنسيين حاليا في سجون في العراق وسوريا مع عشرات القاصرين بحسب مصدر قريب من الملف.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

المدير العام: غادة العاملي
رئيس التحرير التنفيذي: عدنان حسين
نائب رئيس التحرير: علي حسين
مدير التحرير: مازن الزيدي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب: ٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٧٦
فاكس: ٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا. شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون